الذي كان القطاع الخاص يحاول فيه معرفة دوره وحدوده في النمو .

ثانيا : خلال الفترة ما بين ١٩٥٦ — ١٩٥٩ وهي الفترة التي سجل فيها الاقتصاد نموا سريعا بلغ حوالي ١٠ ٪ بالاسعار الثابتة حافظ القطاع العام على دوره الرئيسي في توجيه الاقتصاد اذ أن امتصاص المهاجرين كان لا يزال مستمرا كما ان التعويضات الالمانية التي تسلمتها الحكومة الاسرائيلية مكنت الاخيرة من البدء في تنفيذ مشاريع انمائية على نطاق واسع في قطاعات الزراعة والري والكهرباء والمواصلات . كما ان ذيول حرب سيناء عام ١٩٥٦ والزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الانفاق العسكري كانت لا تزال موجودة .

ثالثا : في بداية فترة الستينات وعلى وجه التحديد خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٦٠ — ١٩٦٥ بدأت السياسة الاقتصادية في اسرائيل تتجه نحو التركيز على تحسين وضع الميزان التجاري بعد ان ايقنت الحكومة الاسرائيلية ان الاعتماد المستمر على المصادر الخارجية للتمويل يعرض الاقتصاد الاسرائيلي الى مشاكل عديدة وهزات لا يمكن السيطرة عليها . يضاف الى ذلك ان الزيادة في كمية وسائل الدفع نتيجة لتراكم الاحتياطي من العملات الصعبة هدد الاقتصاد بذيول تضخمية خطيرة لا يمكن حلها الا بزيادة الواردات او زيادة الانتاج المحلي . وحيث ان زيادة الواردات تزيد من العجز المزمن في الميزان التجاري، فقد استقر رأي الحكومة الاسرائيلية على زيادة الانتاج المحلي وخصوصا السلع القابلة للتصدير . وفي هذا الوقت ظهرت السوق الاوروبية المشتركة التي هددت بانخفاض كبير في حجم الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق بسبب ارتفاع التعرفة الجمركية عليها . لذلك قررت السلطات الاسرائيلية تطوير القطاع الصناعي بسرعة ومده بكافة المساعدات المباشرة وغير المباشرة بحيث يصبح هذا القطاع أكثر القطاعات حيوية وانتاجا .

رابعا : خلال الفترة ما بين ١٩٦٥ — ١٩٦٧ وهي الفترة التي سبقت عدوان الخامس من حزيران والتي تميزت بانكماش اقتصادي في قطاعي الزراعة والبناء ، لم يستطع القطاع العام ان يعالج الموضوع بالطرق والوسائل التقليدية وهي زيادة الانفاق العام لتنشيط الدورة الاقتصادية . فقد وقع الاقتصاد فريسة لميزانية عامة تعاني من عجز كبير وانخفاض في مستوى العمالة والانتاج والدخل. ولم تجد الحكومة الاسرائيلية مفرا من دعم القطاع الخاص ليزيد من حجم استثماراته حتى يستطيع امتصاص الفائض من اليد العاملة. والجدير بالذكر ان الانخفاض الذي طرأ على مستويات العمالة والانتاج والدخل كانت نتيجة لسياسة مرسومة في بادىء الامر ، غير انها ما لبثت ان خرجت عن ارادة وتحكم السلطات الاسرائيلية اذ وصل معدل البطالة الى أعلى مستوى له خلال فترة الخمسة عشر عاما التي مضت على انشاء اسرائيل . وقد ادى فشل السياسة الاقتصادية المرسومة الى قيام تذمرات اجتماعية وعمالية على نطاق واسع .

خامسا : الفترة التي تلت حرب الخامس من حزيران تميزت بسيطرة القطاع العام على مزيد من الموارد الاقتصادية لتمويل العمليات العسكرية وشراء الاسلحة وبناء خطوط دفاعية على مختلف الجبهات العربية . لكن رافق هذه الزيادة ترابط أوثق بين القطاعين الخاص والعام فقد أصبح الاول يمد الثاني بما يحتاجه من سلع وخدمات لتمويل الجهد العسكري في حين قام القطاع الثاني بتوفير كافة المساعدات المباشرة وغير المباشرة لكي يدفع عجلة التصنيع الى الامام . ويبدو ان هذا هو محور السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في عشر السنوات القادمة كما يتضح من الدراسة التي اجراها « مايكل برونو » استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية والتي أوردناها بالتفصيل .

بقيت ملاحظة أساسية أخيرة حول هذا الموضوع . ان هذا البحث قد ارتكز اساسا على